قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨

Measurement of the effect of some macroeconomic variable on the phenomenon of unemployment In Iraq for the period 2003-2018

م.د حميد علي صالح كلية الاسراء الجامعة
م.د عبد القادر نايف كلية الاسراء الجامعة

المستخلص

هدف البحث الى قياس أثر التغير في (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، التضخم) في معدل البطالة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج بالاعتماد على برنامج SPSS في التحليل، باعتماد بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2018)، وباستخدام طريقة OLS تم تقدير المعادلة وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة معنوية عند مستوى 5%، وان قيمة R^2 بلغت 92.1 دلت على أن التغير في المتغيرات المستقلة أعلاه تفسر 92% من التغير في البطالة، وأن تأثير المتغيرات المستقلة هو تأثير محدود للغاية كما أشارت لذلك معلمة الميل المقدرة في النموذج وعلى التوالي (0.986,0.229.−0.060)، واوصى البحث بضرورة حفز الانفاق الاستثماري والعمل على تنويع القاعدة الانتاجية والحد من الاستيراد غير المقيد وبالأخص للسلع الاستهلاكية، فضلا عن ايجاد قاعدة تنسيق عمل السياسة الاقتصادية بفرعيها المالي والنقدي بقصد الحد من ظاهرة البطالة في العراق .

الكلمات المفتاحية : البطالة، الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، التضخم .

Abstract

The aim of this research is analysis the effect of the changes in (GDA, g, inflation) at average and standard economic curriculum in composition of the models, depending on SPSS program in analysis, and according to available date from central bank of Iraq and during the period from 2003 to 2018 and by using OLS and estimate of the equation and the results showed a statistical significance relation in incorporeal level 5% and the R^2 value equal to 92.1 refer to the changes in independent variables explain 92% of changes of unemployment and the independent variables effect are very limit depend on estimated parameters in the model and respectively (0.986,0.229,-0.060), the research recommended necessity to active the investment spending and diversification of production base and limit unrestricted import, and finding a coordinate base between financial policy and monetary policy to limit of unemployment in Iraq .

Keywords : unemployment, Gross domestic product, Government expenditure, inflation.

المقدمــة

تعد ظاهرة البطالة أحد أهم معوقات النشاط الاقتصادي التي تؤدي الى اختلالات اقتصادية تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الهيكل الاقتصادي لأي بلد ، وتتأثر هذه الظاهرة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يلعب كل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي والتضخم دورا هاما في عملية التأثير على تلك الظاهرة، فضلا عن متغيرات اقتصادية أخرى تؤثر في عملية التغير في معدلات البطالة ، وفي ضوء ما تقدم فأن هيكليه البحث تتكون من اربعة مباحث وهي :-

١- منهجية البحث
٢- التأطير النظري
٣- الجانب التطبيقي للنموذج القياسي
٤- الاستنتاجات والتوصيات

١- منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث التساؤل الرئيسي الذي مفاده هل هناك علاقة تأثير لكل من (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، التضخم) في معدلات البطالة في العراق للمدة 2003 – 2018 .

١-٢ فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة تأثير بين كل من متغيرات موضوع البحث والبطالة في العراق للمدة قيد البحث.

١-٣ هدف البحث

يستهدف هذا البحث قياس تأثير كل من (الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق الحكومي ، التضخم) في معدل البطالة في العراق، فضلا عن تحليل العلاقة بين تلك المتغيرات والبطالة في العراق للمدة 2018-2003 وتقديم توصيات للإسهام في الحد من البطالة .

١-٤ منهج البحث

تم اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج الكمي في معرفة اثر متغيرات قيد البحث على معدل البطالة للمدة المدروسة .

١-٥ حدود البحث

ان البحث يتناول الجانب الاقتصادي العراقي ، وان الحدود الزمنية للبحث تمتد من سنة ٢٠٠٣- ٢٠١٨ ، وان اختيار هذه المدة يتعلق بانتقال الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق واعتماد سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية ضمن ذلك الاطار .

١-٦ الاساليب الاحصائية المعتمدة

ان تحليل وتفسير اثر المتغيرات الاقتصادية قيد البحث على معدل البطالة اعتمد تطبيق خطوات النماذج القياسية سواء على مستوى التقدير او الاختبار وباستعمال برامج معلوماتية اعتمد برنامج (Eviews) لتقدير النتائج
واجراء الاختبارات اللازمة .

٢- التأطير النظري

٢-١ البطالة، المفهوم وطرق القياس

٢-١-١ المفهوم

تشير الادبيات الاقتصادية الى أن ظاهرة البطالة قد تم تناولها بشيء من الاسهاب من قبل نظرية الاقتصاد الكلي في محاولة لتفسير تلك الظاهرة ووضع طرق كفيلة بمعالجة المشكلة كونها تهدد الامن الاقتصادي لأي بلد، فضلا عن كونها تهدد السلم الاجتماعي، وفي أطار تعريف الظاهرة قيد الدراسة فقد تم التعريف بها على أنها تمثل وجود عدد من الاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه مع عدم توفر عمل فرص لهم، وقد أعتمد المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر في عام 1982 التعريف الذي يرى بأن أي شخص في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث معايير وهي :

- بدون عمل، أي لم تتاح له فرصة العمل
- متاح للعمل، لديه القدرة والاستعداد للعمل
- يبحث عن العمل، يبحث عن العمل بجدية دون توفر الفرصة

وفي ضوء التعاريف أعلاه يتضح بأن البطالة تتمثل في اولئك القادرين على العمل والمستعدين لمباشرته لكنهم يبحثون عنه من دون جدوى .

٢-١-٢ طرق قياس البطالة : أن من اهم الطرق المعتمدة لقياس معدل البطالة في لحظة زمنية معينة تتم باستخدام الطريقة (الدليمي، 1990، 257)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

وفيما يتعلق بالطرق فأن الفئة النشطة تضم كل من هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء عملوا أم لم يعملوا وبالتالي فأن :
الفئة النشطة = العاملون + العاطلون
وبالنسبة للعراق فأن الفئة النشطة بحسب وزارة التخطيط بين 15 – 63 سنة .

٢-١-٣ تفسير ظاهرة البطالة: ينطلق هذا المحور في تفسير الظاهرة بإطارها النظري بالاعتماد على كل من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي وكالاتي :-

1 – التحليل الكلاسيكي

يهتم الفكر الكلاسيكي بتحليل الظاهرة انطلاق من التأكيد على وجودها بشكليها الاختياري والاحتكاكي لان النظرية تنطلق اساساً في التحليل من قانون Say الذي ينص على أن العرض يوجد طلبه وبالتالي فأن أي زيادة في الانتاج ستؤدي بالضرورة الى زيادة في الدخل وأن المنافسة التامة غير المقيدة ستؤدي الى تحقيق مستوى التشغيل الكامل لكافة عناصر الانتاج وضمنها قوة العمل (

Baltagi,1999,370) ، هذا مع الاعتقاد باليات السوق وتلقائية التصحيح فيما لو حدث أي اختلال في سوق العمل في ضوء مرونة الاجور، وأن التوازن في سوق العمل ينطلق من تحديد مستوى الاجر الحقيقي الذي يحقق التوازن عند مستوى استخدام كامل وكما يوضحه الشكل البياني (1)

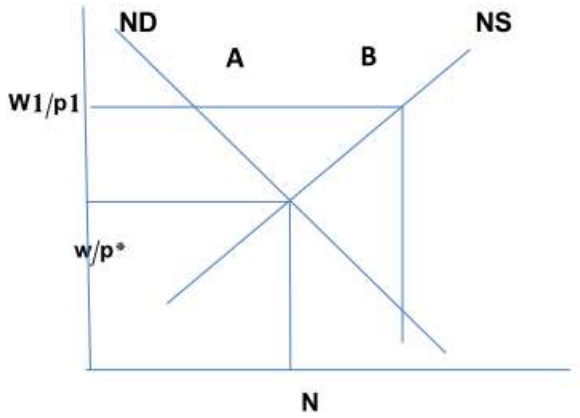

شكل (1) التوازن في سوق العمل في التحليل الكلاسيكي

المصدر Gilbert Abraham Frois, 2005, introduction Macroeconomic, paris.P103:

NS : عرض العمل ND : الطلب على العمل N : مستوى العمالة W/P* : الاجر الحقيقي التوازني

أن فكرة التوازن في سوق العمل وفق التحليل الكلاسيكي تتمثل في أن الاجور مرنة للأعلى والاسفل وبالتالي فأن ارتفاع في مستوى الاجور من W/P* الى W1/P1 سيؤدي الى فائض في قوة العمل بالمسافة AB ومن ثم فأن التلقائية ستضغط من جراء الفائض في عرض العمل بالاجور الى الاسفل لتعود الى نقطة التوازن W/P* أما في حالة انخفاض الاجور الى ما دون W/P* فسيحدث عجز في قوة العمل مما يؤدي الى الضغط على الاجور الى الاعلى والعودة الى نقطة التوازن، وعلية فأن توازن سوق العمل سيتحدد عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل عند مستوى الاجر W/P* ومستوى الاستخدام الكامل N* .

2 – التحليل الكينزي

يختلف كينز مع الكلاسيك في عدم أمكانية مرونة الاجور للأعلى والاسفل بسبب وجود نقابات ومنظمات قانونية تعمل على حماية العمال، فضلا عن رؤية كينز التي تتمحور في أمكانية تعرض العمال الى الخداع النقدي illusion monetary مما يعني بأن العمال معرضون لانخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، وخصوصا في الاجل القصير وعليه فأن التوازن وفق التحليل الكينزي يمكن أن يحدث دون مستوى الاستخدام الكامل كما يفترض الكلاسيك (Shapiro,1974,200) ، ومن ثم فأن كينز يقر بوجود البطالة الاجبارية، وأن توازن سوق العمل عند كينز يتمحور حول أمكانية تحقيق التوازن عند مستويات مختلفة دون التوظيف الكامل، فضلا عن أن الاجور ليست مرنة كما يراها الكلاسيك بل أنها تتصف في أحيان كثيرة بالجمود بسبب وجود النقابات، وفي أطار تحليل التصور الكينزي لحالة التوازن في سوق العمل فيمكن إيضاحه من خلال الشكل البياني (2)

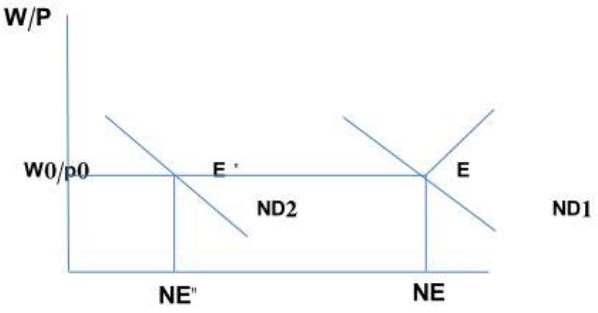

شكل (2) التوازن في سوق العمل في التحليل الكينزي

. Source: Thierry Tacheix, 2000, Macroeconomic, paris. p29

ومن الشكل البياني (2) فأن انخفاض الطلب في سوق السلع يؤدي الى انخفاض الطلب على العمل من ND1 الى ND2 حيث تكون نقطة التوازن الجديدة E" وحجم العمالة NE" وهذا لا يشير الى مستوى التوظيف الكامل لأن هناك فائض في عرض العمل ممثل بالمسافة NE–NE" وهذا مؤشر على وجود بطالة إجبارية مما يؤكد عدم مرونة الاجور عند المستوى W0/ P0

. وتأسيسا على ذلك يتحقق التوازن وفق الفكر الكينزي عندما يتقاطع عرض العمل مع طلبه عند النقطة E عندما لايوجد أي عرض للعمل عند الحد الادنى من الاجر الاسمي **W0**

2-2 الجانب التطبيقي

لغرض قياس تأثير المتغيرات الاقتصادية قيد البحث في ظاهرة البطالة للعراق، فقد تضمن دراسة الاتي :

1-2-2 علاقة البطالة بالناتج المحلي الاجمالي

أن البحث في علاقة البطالة بالناتج المحلي تنطلق من قانون اكيون OKUN*الذي يوضح تلك العلاقة في ضوء التغير بالانتاج والتغير بالبطالة ، حيث يوضح أكيون بأن هناك فجوة أنتاج تساوي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن[١] وأن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأن تلك العلاقة يمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية الاتية (**Michael,2003,76**) :

$$\Delta U = a + ß\Delta Y + Ui$$

$$U-\bar{u}=-\beta(Y-\bar{Y})+Ui$$

U : معدل البطالة الفعلي **ú : معدل البطالة الطبيعي** **Y : النمو الاقتصادي (ممثل بالناتج الحقيقي)**

Ỹ : مستوى الناتج الكامن **A ، β : معالم النموذج** **Ui : المتغير العشوائي**

حيث أن

وفي ضوء الصيغة اعلاه يتضح وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج المحلي والبطالة، فالقانون أنف الذكر يؤكد على أن النمو الاقتصادي بمعدل 1% يؤدي الى انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة. وفي أطار تلك العلاقة يمكن النظر الى حالة الاقتصاد العراقي للمدة قيد البحث باعتماد البيانات المتاحة للمدة 2003–2018 وكما موضح بالجدول (١)

جدول (1) الناتج المحلي، الانفاق العام، التضخم والبطالة للمدة 2003-2018

السنة	GDP	معدل النمو%	النفقات العامة	معدل النمو%	معدل البطالة %	معدل التضخم
2003	40345	58	26250	4.2	28.1	33.6
2004	26990	٣٣,١-	33661	28.2	26.8	27.0
2005	99803	69.9	35231	4.6	17.7	37.0
2006	109941	10	50963	44.6	17.7	53.2
2007	111456	1.3	51727	1.5	11.7	30.8
2008	120627	8.2	59862	15.7	15.39	13.0
2009	124703	3.3	69165	15.5	15.4	7.1
2010	132687	6.4	84657	22.4	15.2	6.1
2011	142700	7.5	96662	14.2	15.2	5.6
2012	162588	13.9	117123	21.2	15.2	6.1
2013	173277	6.5	138424	18.2	15.3	1.9
2014	173377	0.1	163416	18	15.00	2.2
2015	178613	3	119462	٢٦,٩-	15.00	1.4
2016	193711	8.4	105895	١١,٤-	15.1	1.2
2017	201500	4	100671	٤,٩-	14.8	0.8
2018	197720	١,٨-	104158	3.5	22.6	0.8

المصدر : البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2003-2018

ومن الجدول (1) يبدو النمو واضحا في معدل الناتج المحلي حيث وصل الى أعلى نقطة له لسنة 2005 حيث بلغ معدل 69.9 % وسبب ذلك هو الزيادة في كمية الانتاج النفطي، فضلا عن ارتفاع الاسعار وكمية الصادرات النفطية المكون الرئيسي للناتج المحلي الاجمالي، أما أقل معدل نمو في الناتج المحلي سجلته مدة الدراسة حيث بلغ –٣٣% في عام 2004 كنتيجة للحرب وما حدثتهُ من أثار تدميرية على القدرة الانتاجية للعراق في تلك المرحلة .

أما في الجانب الاخر فيلاحظ من الجدول أنفا بأن معدلات البطالة كانت متذبذبة لسنوات، وأن العلاقة مع الناتج المحلي لم تكن واضحة وخصوصا للمدة 2008-2016 حيث لم تشير العلاقة الى أي أمكانية لانخفاض معدلات البطالة مع زيادة معدلات النمو في

[١] هو الناتج المقدر على اساس ان جميع عناصر الانتاج موظفة توظيفا كاملاً في الاقتصاد المعني .

الناتج المحلي وخصوصا في العام 2011-2012 فعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي من 7.5 الى 13.9 % الا أن معدل البطالة لم يشهد الى استجابة لذلك حيث حافظ على معدل 15.2 % ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى أن أي نمو في GDPفي العراق والمتولد من الزيادة في أسعار أو كميات انتاج النفط الخام لم تؤدي الى زيادة في الاستثمار المولد للزيادة المضاعفة في الدخل حيث يؤدي هذا الاخير الى ارتفاع مستوى التشغيل وخفض معدلات البطالة وبما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

2-2-2 علاقة البطالة بالنفقات العامة

تمثل النفقات العامة أحد أوجه الموازنة العامة أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، حيث يؤدي الانفاق العام الى تحقق ما تصبو الدولة لتنفيذه وعلى كافة الاصعدة ، وأن التخصيص الكفؤ لتلك النفقات وخصوصا الاستثماري منها يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ودفع مستويات التشغيل الى أعلى مما يشكل دعما لخفض معدلات البطالة، ويتفق الاقتصاديين على أن هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة أي أن ارتفاع معدل الانفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري منه يخفض مستوى البطالة .

أن الجدول(1) يبين ارتفاع معدلات نمو الانفاق الحكومي وخاصة للمدة 2003-2014 حيث سجل أعلى مستوى له في عام 2006 وبمعدل نمو بلغ 44.6 % وأن سبب تلك الزيادة في الانفاق العام يعود الى زيادة الصادرات النفطية أحد أهم مصادر الايراد الحكومي، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية .

أما في الاعوام 2015-2017 فيلاحظ من الجدول أنفا بأن هناك انخفاضا في معدلات نمو الانفاق العام سببه انخفاض اسعار النفط، فضلا عن ما يفرضه صندوق النقد الدولي مقابل الاقراض بسبب عجز الموازنة من خفض في الانفاق العام وتنفيذ سياسات تقشفية لانفاق الحكومة . وبالنسبة للمدة قيد البحث وبالنظر في العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة فيلاحظ من الجدول (1) بأن هناك انخفاض في معدلات البطالة مع زيادة الانفاق الحكومي وخصوصا للمدة 2003-2007 بسبب ارتفاع التشغيل بالوظائف الحكومية .

أما المدة 2008-2018 فيلاحظ ارتفاع معدلات نمو الانفاق العام رافقه ارتفاع في معدلات البطالة ويعود السبب في ذلك الى أن الانفاق الحكومي كان أنفاقا استهلاكيا بشكل كبير، وأن هناك قصور في تنفيذ الإنفاق الاستثماري المولد لعملية التشغيل مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة للمدة المذكورة أعلاه .

3-2-2 علاقة البطالة بمعدلات التضخم

يتفق علماء النظرية الاقتصادية على أن التضخم ما هو ألا ارتفاع مستمر بالمستوى العام في الاسعار يمكن أن يحدث بسبب تخلف العرض عن الطلب المتزايد او ارتفاع في التكاليف تُحَمل على شكل ارتفاع في الاسعار (علي، ١٩٨٦ ، ١١٥) وفيما يتعلق بأهم أنواع التضخم من حيث المعدل الذي يتضمنه فيقسم الى، التضخم المعتدل أو الزاحف Creeping Inflation والذي يشير الى الزيادة المستمر في الاسعار وبصورة بطيئة وان تلك الزيادة لا تكون عنيفة وخصوصا في الاجل القصير حيث لا يزيد معدل التضخم عن 10% سنويا، أما النوع الثاني فهو التضخم المتسارع Galloping Inflation ويشير الى التسارع في ارتفاع المستوى العام للأسعار وبمعدل يتراوح ما بين 10% الى 50% سنويا، والنوع الثالث هو التضخم الجامح Hyper Inflation ويحدث في الحالات الطارئة التي يمر بها الاقتصاد كالحروب والحصار، ويبلغ معدله ما بين 50% الى 200% سنويا(Thierry,2000,207).

وفي أطار ما يتناوله هذا البحث في تحديد العلاقة بين البطالة والتضخم فأن الفكر الاقتصادي وانطلاق من منحى Phillips Curve الذي يشير لعلاقة عكسية بين المتغيرين حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى انخفاض في معدل البطالة(ابدجمان، 2008, 247) وأن تفسير ذلك يتمثل في أن أي زيادة في الطلب دون مستوى الاستخدام الكامل ستؤدي الى ارتفاع في طلب العمل وهذا ما يؤدي الى انخفاض في معدل البطالة وكما يبينها الشكل (3)

Inflation Rate

Unemploy Rate

شكل (3) منحنى فيليبس يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة

المصدر : ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008، ص247.

ومن الشكل أعلاه تتضح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة هذا فيما اذا كان معدل التضخم في حدوده المعقولة والمستهدفة أي لايتجاوز ارتفاع الاسعار نسبة 3 % سنويا كي تشكل حافزا لزيادة الانتاج وتشغيل عناصر أنتاج أكثر بضمنها قوة العمل .

أن هذا المنطق يمكن قبوله في ظل غياب ظاهرة الركود التضخمي التي شهدتها مرحلة سبعينيات القرن العشرين ففي ظل هذه الظاهرة يصبح من المتعسر تحديد علاقة واضحة المعالم بين ظاهرتي التضخم والبطالة وفي أطار تحديد شكل تلك العلاقة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2018 فمن الجدول (1) يتضح بأن هناك انخفاض في معدلات التضخم لتلك المرحلة من خلال استهداف البنك المركزي العراقي لتلك الظاهرة بما متوفر لديه من احتياطيات دولاريه أستطاع ومن خلال نافذة مزاد العملة الاجنبية أن يحافظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي السبب الاهم في خفض معدلات التضخم، وعلى الرغم من أن الاقتصاد العراقي للمدة موضوع البحث لا يعاني من ظاهرة الركود الا أن العلاقة ومن خلال الجدول أنفاً تبين وجود تشوها وضبابية في تحديد العلاقة في مسار الظاهرتين فمرة يكون هناك ارتفاع في معدلات التضخم كما للأعوام 2005-2006 مع بقاء معدلات البطالة على حالها عند مستوى 17.7% وتارة يكون هناك انخفاض في معدلات التضخم كما للأعوام 2008-2016 مع عدم استجابة في بمعدلات البطالة ألا في حدود ضيقة تكاد لا تذكر وهذا التشوه في العلاقة لا يمكن تفسيره الا في ضعف التنسيق بين ادوات السياسة الاقتصادية بفرعيها المالي والنقدي في تلك المرحلة .

٣- توصيف وبناء النموذج القياسي

٣-١- الصياغة الرياضية للنموذج

بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فيمكن التعبير عن الدالة بالصيغة التالية:

$$\mathbf{un = f(GDP, g, info)}$$

وبصيغة أخرى

$$\mathbf{un = b0 + b1GDP + b2g + b3info + ui}$$

حيث أن:

UN: معدل البطالة GDP: الناتج المحلي الاجمالي G: الانفاق الحكومي INFO: التضخم UI: المتغير العشوائي

٣-١-١- تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

يتم التقدير باستخدام طريقة المربعات والتي تعد الافضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية كونها تعتمد مبدأ تصغير مجموع مربعات الاخطاء الى أدنى حد ممكن، وقد تم استبعاد سنتي 2005 و2018 من التقدير كونها تمثل سنوات متطرفة اقتصاديا بسبب ظروف الحرب وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والعجز المتراكم في الموازنة العامة.

2-1-3 تقدير معادلة الانحدار الخطي

The regression equation
Un= 11.95+0.986+0.229-0.060
SE 0.885 0.031 0.041 0.032
T 13.976 9.388 2.325 0.544
R^2 92.1
$\overline{R}$ 89.7 F 38.83

٣-٢- تقييم النتائج

حسب التقدير الخطي سيتم تقييم النتائج

٣-٢-١- التقييم وفق المعايير الاقتصادية

من خلال ملاحظة اشارات المعلمات المقدرة للنموذج، يلاحظ بأن معلمة ميل GDP والبالغة 0.986 لا تتطابق ، ومنطق النظرية الاقتصادية حيث تشير هذه الاخيرة للعلاقة الموجبة التي تبين بأن الزيادة في الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في معدل البطالة بمقدار المعلمة أعلاه وهذا ما لا يتفق مع المنطق الاقتصادي، وفي حالة العراق للمدة قيد البحث فيمكن ارجاع السبب في ذلك الى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي يركز على أنتاج النفط في تكوين الناتج وأن أنفاقه على الناتج هو أنفاق استهلاكي، مع افتقاره الى قاعدة إنتاجية تؤدي الى انخفاض البطالة مع زيادة الناتج المحلي حيث أن الطلب المحلي يتم تلبيته عن طريق الخارج فالعراق للمدة قيد البحث مستورد صافي .

وبخصوص معلمة ميل الانفاق الحكومي g والبالغة 0.229 فأنها لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث تشير هذه الاخيرة الى أن نمو الانفاق الحكومي يخفض من معدل البطالة، الا أن معلمة ميل الانفاق الحكومي في العراق للمدة موضوع البحث تشير الى أن الزيادة في الانفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بمقدار المعلمة أعلاه وان ذلك يعود الى أن الانفاق الحكومي للمدة موضوع البحث لم يكن في أطار الانفاق الاستثماري المولد للزيادة المضاعفة في الدخل والتي تستلزم زيادة تشغيل القوة العاملة وخفض معدل البطالة .

أما معلمة ميل التضخم فأنها تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وأن زيادة بمقدار وحدة واحدة في معدل التضخم تؤدي الى انخفاض البطالة بمقدار معلمة الميل والبالغة -٠,٠٦٠ وعلى ما يبدو فأن هذا التأثير يكاد لا يذكر كما تشير لذلك المعلمة وسبب ذلك أن البنك المركزي العراقي للمدة موضوع البحث استهدف معدلات منخفضة للتضخم من خلال ما متاح له من سيطرة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مع عدم التنسيق مع السياسة المالية لتوجيه أنفاقها نحو الاستثمار لتحقيق معدلات تشغيل معقولة تتناسب مع معدلات التضخم المنخفضة .

2-2-3 التقييم وفق المعايير الاحصائية والقياسية

ولاختبار مدى دقة المعالم نختبر الفرضية الاتية

Ho : Bi = 0

H1 : Bi ≠ 0 **I = 0,1,2,3**

عند مقارنة TBI المحتسبة لكل المعالم المقدرة مع مثيلتها الجدولية وعند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (3-14) البالغة 1.796 يتضح اننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم حيث أن t المحسوبة لكل المعالم المقدرة (باستثناء التضخم) أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% وهو ما يشير الى معنوية النموذج المقدر إحصائيا .

أما بالنسبة لمعامل التحديد R^2 والبالغ 92.1 ومعامل التحديد المصحح والبالغ 89.7 فأنه يشير الى أن 92.1% من أخطاء المتغير التابع تم تشخيصها بواسطة المتغيرات المستقلة، وبمعنى اخر أن 92.1% من التغيرات الحاصلة في البطالة تعود الى التغيرات المستقلة، وأن 8% قد تعزى الى اسباب لم تضمن في النموذج .

عند مقارنة قيمة F المحسوبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (3.63)عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية n-k-1 البالغة 38.83 نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والذي يشير الى جوهرية اختبار R^2 .

٤- الاستنتاجات والتوصيات

تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي :

٤-١- الاستنتاجات :

١- تبين وجود علاقة موجبة بين كل من الناتج المحلي والانفاق الحكومي مع البطالة، مع وجود تأثير من كلا المتغيرين على البطالة بمقدار معلمة كل منهما وعلى التوالي (0.986,0.229) وأن العلاقة الطردية المشار اليها في معادلة خط الانحدار لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وبخصوص علاقة التضخم والبطالة فقد تبين بأن هناك علاقة عكسية وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وأن التأثير ضعيف جدا كما تشير لذلك المعلمة المقدرة والبالغة -٠,٠٦٠ .

٢- أن قيمة معامل التحديد البالغة 92% تشير الى أن المتغيرات المستقلة المقدرة في النموذج القياسي تفسر 92% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (البطالة) وأن هناك تأثير ضعيف للغاية مع وجود علاقة مشوهة تؤكد ضعف التنسيق بين السياسة

المالية والسياسة النقدية للمدة موضوع البحث، وأن الانفاق على الناتج المحلي كان أنفاقا استهلاكيا، فضلا عن ضعف الانفاق الاستثماري بكل أشكاله مما فاقم من مشكلة البطالة للمدة المدروسة.

٣- أن قيمة F المحسوبة أشارت الى جوهرية اختبار R^2 كونها أكبر من F الجدولية للنموذج المقدر للمدة المدروسة.

٤-٢ التوصيات

١- العمل على دفع عملية التنمية الاقتصادية ودعم القطاع الحقيقي عن طريق تنوع القاعدة الانتاجية في البلاد، والحد من تلبية الطلب الكلي المتزايد من جراء الانفاق الحكومي الاستهلاكي عن طريق الاستيراد غير المقيد .

٢- ضرورة العمل على تفعيل الانفاق الحكومي الاستثماري باتجاه اعادة بناء وهيكلة الجهاز الانتاجي والحد من الاستيراد الاستهلاكي، مع التأكيد على رفع فاعلية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من ظاهرة البطالة .

٣- ترشيد الانفاق الحكومي الذي يجب أن يركز على الانفاق الاستثماري لدفع عملية التشغيل للقوى العاملة، مع تحقيق نوعا من التوازن في معدلات تضخم منخفضة أتجاه معدلات بطالة معقولة .

٥- المصادر

المصادر العربية والاجنبية

١- ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008، ص247.

٢- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2003-2018) .

٣- الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990, ص257.

٤- علي، عبدالمنعم السيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجامعة المستنصرية، العراق، 1986، ص115.

5-Baltagi, B.H,Econometrics, 2nd , Edition, New York, Springerverlagl Heidelberg, 1999, p370.Berlin.

6-E.shapiro,MacroeconomicAnalysis,3rdedition,Harcourt Brace Jovanovich ,Inc,usA,1974

7-Gilbert Abraham Frois, 2005, introduction Macroeconomic, paris.

8-Michael parkin, Macroeconomics, 6th edition,pearson Education,Inc, New York,2003

9-Thierry Tacheix, 2000, Macroeconomic, paris .

المشكلة :

العديد من الوحدات الاقتصادية تحاول تبني مبادى ادارة الكلفة الاستراتيجية للبقاء في سوق المنافسة العالمية التي تمتاز بانها متزايد فضلا عن اهتمامها برغبات الزبائن والتي اثرت سلبا على وحدات القطاع الصناعة العراقي ، لذلك يسعى البحث الى تناول مشكلة واقعية تعاني منها الشركة العامة تتمثل في ارتفاع تكاليف انشطة سلسلة القيمة دون تحقيق توقعات الزبون فضلا عن طبيعة الانظمة المحاسبية المطبقة في الشركة عينة البحث هي انظمة

الفرضية :

ان تطبيق تقنية تحليل سلسلة القيمة تساهم في تخفيض التكلفة عن طريق استبعاد الضياع والانشطة التي لا تضيف قيمة من وجهة نظر الزبون وتعكس الاثر الايجابي في تلبية متطلبات الزبون .

على الايفاء بمتطلبات الزبون

اسباب زيادة التكاليف غير الضرورية ورداءة الجودة

الطريقة التي يعرف الزبون بها الجودة هي من خلال القيمة او مدة جودة اداء الخدمة او المنتج للهدف المقصود بالسعر الذي يرغب الزبون في دفعة ، الجودة والكلفة عاملين يجب ان يتوازنا لانتاج قيمة للزبون حيت يعتمد مقدار القيمة التي تمتلكها الخدمة او المنتج في ذهن الزبون على توقعات الزبون قبل الشراء

تستعمل تقنية تحليل سلسلة القيمة كأداة لزيادة رضا الزبون من خلال تعين القيمة عن طريق تحديد ما هي قيمة الزبون في المنتج او الخدمة وتحقيق هدف تخفيض التكلفة بواسطة الترابط والتنسيق والتزاوج بسلسلة القيمة والتكاليف على اساس الانشطة تقود الى تحديد الانشطة التي تضيف قيمة والانشطة التي لا تضيف قيمة مما يتطلب تحسين الانشطة التي تضيف قيمة واستبعاد كافة انواع الضياع فيها (الغبان ، ٢٠١٦، ٥٨٩)

وقد حدد مصادر في :

المعاب : حصول اخطاء في العملية التشغيلية

المخزون : أنشاء مخزون فائض مواد اولية ، انتاج تحت الشغيل ، انتاج تام الصنع

الحركة : اي التحركات غير الضرورية للعاملين او المكائن قبل وبعد او خلال الصنيع

المعالجة الفائضة : هو الاستخدام والمعالجة غير الضرورية التي لا تضيف قيمة للمعدات والآلات والمواد الاولية

الانتاج الفائض : هو تقديم وانتاج منتجات اكثر من الكميات المطلوبة

النقل : هو تحركات المواد او الاجزاء غير الضرورية والفائضة ضمن الخط الانتاجي او المخزون او مجال اخر

الانتظار : انتظار المواد او الاجزاء في طابور المعالجة . ((stephen : 2010 : 69

والتخلص من الانشطة التي لا تضيف قيمة والتي تساهم وزيادة التكاليف غير الضرورية ورداءة الجودة والقيمة منها (الحريري، ٢٠١٥، ٩٥)

١- غياب المواصفات المحلية .

٢- المبالغة في اسس التصميم والمعايير وكذلك في معامل الامان .

٣- قلة المعلومات (الاهداف ، المتطلبات ، التكاليف) .

٤-عدم الاستفادة من التقنيات الحديثة .

٥- ضعف العلاقات والتنسيق بين الجهات المعنية باتخاذ القرار.

٦- عدم تقدير وتحديد التكلفة من البداية واعتماد التكلفة الاولية بدل من التكلفة الكلية .

٧- ضيق الوقت المتاح للدراسات والتصميم .

الانظمة التقليدية تركز على انشطة تيار القيمة ، الانشطة الانتاجية التي تضيف قيمة فقط ، في حين الاتجاه في سلسلة القيمة يضم الانشطة التي تضيف قيمة بواسطة الزبون والموزع والمجهز عن طريق انشاء الية السحب من الزبون لمعرفة ماذا يريد الزبون ومتى يريد ، وبهذا تبدا الجودة مع تشخيص (حاجات ورغبات وتوقعات) لتصل الى رضا الزبون ولا يمكن بلوغ ذلك ما لم يتم تلبية متطلبات الزبون اولا في تصميم المنتج والذي يعبر عنه بناء رضا الزبون في التصميم وهو شرط للازم لتحيق رضاه (قدادة , ٢٠٠٨، ١٥٨)

يتضح ان العلاقة بين القيمة ومتطلبات الزبون والرضا التي ينبغي ان تكون حاضره على امتداد سلسلة القيمة من الفكرة مرورا بالإنتاج وانتهاء بخدمات الزبون والشكل يوضح

انشطة سلسلة القيمة				
	الجودة			التكاليف
	القيمة	المتطلبات	الرضا	
	ادنى	اكبر	عدم رضا	غير مستعد
	تساوي	تساوي	رضا	مستعد
	اكبر	اقل	زيادة رضا	اكثر ستعداد

	الجودة				التكاليف
	القيمة	متطلبات	رضا		سلسلة القيمة